



alanba.com.kw



آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business



في ظل توقف قطاعات التصدير والمبيعات والتبريد عن العمل

المخلف لـ «الأنباء»: 95% تأثير جائحة فيروس كورونا على «صناعات التبريد»



طارق عرابي

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة صناعات التبريد والتخزين، صالح المخلف، إنه على الرغم من أن شركة صناعات التبريد لم تتوقف عن العمل في ظل جائحة فيروس كورونا، وأنها مازالت تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، إلا أن أعمالها قد تأثرت نتيجة لهذه الأزمة بنسبة فاقت 95%.

وأضاف في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن قطاعات الشركة المختلفة تأثرت سلباً بالأزمة، فقطاع التصدير توقف تماماً، كما أن قطاع المبيعات المباشرة توقف هو الآخر، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع التبريد، في حين أن القطاع الوحيد الذي يعمل داخل الشركة هو قطاع الصيانة والتصنيع.

وأشار المخلف إلى أن الشركة قد استغلت الجائحة الحالية لتواصل تصنيع وحدات التكييف المختلفة، وبناء مخزون مستقبلي يساعدها على الانطلاق من جديد بعد انتهاء هذه الأزمة واستئناف عمليات التصدير للخارج، بينما تنصب جهودها حالياً على تلبية حاجات المواطنين والمقيمين من

وتابع قائلاً: منذ نحو 4 سنوات لم تطرح الدولة أي مشاريع جديدة، وبالتالي فإن المشاريع المطروحة منذ 4 سنوات قد انتهت أو أنها على وشك الانتهاء، في حين لا يوجد في الأفق أي مشاريع جديدة من شأنها أن تحرك السوق في الكويت، كما أن الأمل كان معقوداً على مشروع غرب عبدالله المبارك، ومشروع المطلاع الإسكاني، لتحريك قطاعات المقاولات والبناء وما يتبعها من قطاعات عديدة يمكنها الاستفادة وإنعاش الاقتصاد من جديد في حال تم طرحها.

خدمات الصيانة وتبديل القطع التالفة من أجهزة ودكات، التكييف. ولفت المخلف إلى أن الصورة المستقبلية أصبحت أكثر غموضاً على الصعيد المحلي، إذ لا يمكن لأحد أن يتنبأ بتوجهات الدولة المستقبلية، وما إذا كانت ستستمر بتوزيع القسائم السكنية على المواطنين أم لا، وما إذا كان سيتم دعم بنك الائتمان عن طريق المقاولات والبناء وما يتبعها من قطاعات عديدة يمكنها الاستفادة وإنعاش الاقتصاد من جديد في حال تم طرحها.

المطيري لـ «الأنباء»: رصدنا في بداية الأزمة تعطيلاً للأدوات التشريعية والرقابية

«جمعية الشفافية»: الكويت جيدة وليست «ممتازة» في تفعيل أدوات الرقابة لأزمة فيروس «كورونا»

أحمد مغربي

قال رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية ماجد المطيري في تصريح خاص لـ «الأنباء»، إن الكويت «جيدة» وليست «ممتازة» في تحريك وتفعيل أدوات الرقابة على أزمة فيروس كورونا من حيث مراقبة العقود الحكومية وجمع التبرعات، مشدداً على أنه عقب الإطلاع على الميزانيات والأرقام النهائية التي رصدتها الحكومة لمواجهة كورونا ستصبح هناك رؤية شاملة لتعامل الكويت مع تلك الأزمة.

حديث المطيري جاء تعليقا على إصدار منظمة الشفافية الدولية تقريراً أمس الأول حذرت فيه من مخاطر جمع كميات كبيرة من الأموال من قبل الحكومات حول العالم، لمواجهة انتشار فيروس كورونا وكيفية إنفاقها، كما حذرت من مخاطر مصادر تلك الأموال والتي قد تكون غير قانونية في حالات، ولا يتم توزيعها على القطاعات التي تستحقها في حالات أخرى، فضلاً عن احتمال كونها مختلطة ويتم فقدانها بسهولة.

وبين المطيري أنه بالتوافق مع تقرير الشفافية الدولي تم تشكيل فريق إقليمي من جمعيات الشفافية العربية، وإصدار بيان شامل نشر على موقع الشفافية الدولية يتحدث عن مجموعة من القواعد التي يجب أن تتبعها الحكومات في التعامل مع أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث تكون هناك مدونة للسلوك في مسألة جمع التبرعات، لاسيما أن الكويت قامت بجمع العديد من التبرعات، ولم تكن واضحة أسماء المتبرعين ولا جهات الصرف.



ماجد المطيري

سنصدر تقريراً مفصلاً حول تعامل البلاد مع الأزمة بعد أسبوعين تقريباً

لاحظنا نشاطاً مكثفاً من «الوزراء» في الرقابة على العديد من العقود من قبل ديوان المحاسبة



وكان الهدف من هذه الزيارات هو قياس معدلات الشفافية بهذه الجهات التي تلعب دوراً رئيسياً في هذه الأزمة. وبين أن «جمعية الشفافية» ستصدر تقريراً مفصلاً حول أزمة «كورونا» في الكويت بعد أسبوعين تقريباً وستتناول فيه بشكل مطول شفافية تعامل الحكومة مع أزمة فيروس كورونا ومتابعة الإجراءات كلها.

في البلاد، ذكر المطيري أن جمعية الشفافية شكلت فريقاً بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) وتمت تسميته بفريق متابعة الأداء الحكومي، وقام الفريق بزيارة 6 أو 7 جهات رقابية ومؤسسات حكومية خلال الفترة الماضية والتي منها وزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة والإدارة العامة للطيران المدني ومركز التواصل الحكومي،

سلبات وإيجابيات لا بد من أخذها بعين الاعتبار في حال تطبيقه

هل يصمد العمل من المنزل بعد انتهاء أزمة «كورونا»؟



محمود عيسى

اعتبرت مجموعة «أوكسفورد بيزنس غروب»، أن أزمة انتشار وباء «كورونا» تعد اختباراً حقيقياً لدى قدرة المكاتب التقليدية على الصمود في فترة ما بعد الفيروس، مشيرة إلى أن البنية التحتية المحدودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأسواق الناشئة قد تضاعف من تحديات العمل عن بعد وسط تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي المتعلقة بفيروس كورونا.

ومع ذلك، رأيت المجموعة البريطانية للإعلام والنشر أن النتائج الناجمة عن نطاق واسع قد تدفع الشركات إلى التفكير في توسيع أو إضفاء الطابع الرسمي على العمل من المنزل بمجرد أن تخف آثار الوباء.

وأضافت المجموعة أن هناك عدداً من المزايا المحتملة المرتبطة بتوسيع نطاق العمل عن بعد، وتشمل تقليص التكاليف التشغيلية وإدارة الأعمال، وزيادة الاستقلالية والإبداع من جانب الموظفين، ومزايا مختلفة للاقتصاد الأوسع بما في ذلك الحد من الازدحام المروري، بالإضافة إلى سد الفجوة بين العمل المكتبي والمزلي بالنسبة للشركات التي تتطلع إلى تقليص استخداماتها للمساحات المكتبية التقليدية.

وأوضحت المجموعة أن إدارة الموظفين والإشراف عليهم عن بعد، وضمان استمرارهم في العمل قد تصبح معقدة بشكل متزايد مع استمرار الوباء. ومن المخاوف في هذا الشأن أن التعاون بين العاملين عن بعد يكون أقل كفاءة،

ويفقدون عنصر الوقت المحدد المخطط وغير المخطط له، فيما يعتبر البعض الاتصال الرقمي بديلاً ضعيفاً. وكانت قد اعتبرت كثير من الأسواق الناشئة قبل وباء «كورونا» أن تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل أولوية رئيسية من حيث توفير وتكلفة الخدمة، ولكن في المقابل، زاد الوباء العبء بشكل كبير على شبكات الإنترنت والخوادم (Servers)، ويعود ذلك جزئياً إلى العمل عن بعد، حيث تعد الاجتماعات واتصالات الفيديو عبر الإنترنت واحدة من كبرى الجهات المستهلكة للنطاق الترددي.

نحو مستقبل عن بعد

وأشارت «أوكسفورد بيزنس غروب» إلى أن العمل من المنزل أظهر إمكانية في تنفيذ العديد من المهام عن بعد، وهذا ما أكدته شركات التكنولوجيا العالمية الرائدة، بما فيها «فيسبوك» و«غوغل» عن تمكن موظفيها للعمل عن بعد حتى نهاية العام، بينما سيكون لدى موظفي «تويوتا» خيار القيام بذلك إلى أجل غير مسمى.

ورأت المجموعة أن من مزايا العمل عن بعد تمكن الشركات من التعاون مع مجموعة موهبة أوسع بكثير، بدلاً من أن تكون مقيدة بالحدود الجغرافية، ناهيك عن تأثيره الكبير في تخفيف الازدحامات المرورية، وقد يشجع البعض على الانتقال والإقامة خارج المدن إلى الضواحي البعيدة، ولا يغيب عن البال تأثير الازدحامات على البيئة والاقتصاد والرعاية الصحية، وبالتالي فإن تسهيل العمل عن بعد يوفر حلاً جذاباً لقضايا البنية التحتية المادية.

بعد عودة الحياة إلى طبيعتها لن يتم فتح قاعة التداول حفاظاً على صحة مرتادي المبنى من فيروس كورونا

«البورصة»: خلال 24 ساعة يمكننا إعادة الإجراءات المتوقفة

المستقبل للتداول الإلكتروني ولاحظنا توجه العديد من المتداولين كبار السن للخدمة مؤخرًا



ديليش كورنا

التداول الإلكتروني أصبح الخيار الأخير أمام متداولي بورصة الكويت في ظل استمرار إغلاق قاعة التداول

لافتاً على وجود العشرات من المتداولين لتخلو القاعات من هؤلاء بسبب استخدام تكنولوجيا التعاملات الإلكترونية والإبداع من جانب الموظفين، ومزايا مختلفة للاقتصاد الأوسع بما في ذلك الحد من الازدحام المروري، بالإضافة إلى سد الفجوة بين العمل المكتبي والمزلي بالنسبة للشركات التي تتطلع إلى تقليص استخداماتها للمساحات المكتبية التقليدية.

أقدم بورصة في المنطقة ولكن وفق ضوابط صحية وبعد انتهاء أزمة جائحة فيروس كورونا. وشدد المصدر على أن تجربة التداول خلال الماضية اثبتت أن المستقبل في التداول الإلكتروني عن بعد، حيث يمكن للمتعامل الاستفادة من تكنولوجيا الإنترنت العالمية المتحركة التي توفر خدمات التداول الإلكتروني ومتابعة الأسعار مباشرة. وانسجاماً مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في معظم أسواق المال العالمية أجرت بورصة الكويت التحديثات بانتظام على نظام التداولات للتيسير على المتعاملين داخل القاعات وخارجها مما ترك تأثيراً

في هذا الشأن، مشدداً على أن هذه الإجراءات مرتبطة بوجود موظفين من البورصة ومتى ما اتخذ قرار بعودة الحياة تدريجياً فإن البورصة ستوفرها من جديد. وذكر أنه سيتم الاستمرار في إغلاق قاعة التداول أمام المتداولين حتى في حالة عودة الحياة إلى طبيعتها بشكل كامل وذلك حفاظاً على صحة المتداولين من كبار السن ومنعاً لانتشار الفيروس بينهم. وقال أن بورصة الكويت تكاد تكون من البورصات الوحيدة في المنطقة التي تسمح بدخول المتداولين لقاعة التداول، وهذا الأمر ستحافظ عليه في المستقبل باعتبارها

الكويت تعمل وفق الكليات وقواعد راسخة ومتينة تم وضعها وفق أفضل المعايير العالمية التي تحافظ على استمرارية عمل البورصة بانتظام تحت أي ظرف من الظروف، لأن ذلك يفعل الدور الأساسي الذي تقوم به في خدمة المتعاملين بوجه خاص والاقتصاد بوجه عام، ولذلك فإن عودة الخدمات التي تم تعطيلها منذ 15 مارس الماضي سيصبح أكثر سهولة.

وقال المصدر أن الإجراءات التي أوقفتها البورصة تتمثل في نقل الملكية والتنفيذ الجبري وتداول الأوراق المالية غير المدرجة OTC بالإضافة إلى إعادة العمل بنظام الصفقات المتفق عليها والتي تم وقفها

أحمد مغربي

كشفت مصدر مسؤول لـ «الأنباء» عن أن بورصة الكويت يمكنها عودة الإجراءات التي أوقفتها خلال الفترة الأخيرة التي تزامنت مع تعطيل العمل في الجهات الحكومية وما تبعها من قرارات الحظر الجزئي والكلي للتعامل مع أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، خلال يوم واحد فقط (24 ساعة) في حال صدور قرار مجلس الوزراء والسلطات الصحية بعودة الحياة الطبيعية إلى الكويت من جديد بعد انتهاء فترة الحظر الكلي المحدد في 30 الجاري.

وقال المصدر أن بورصة